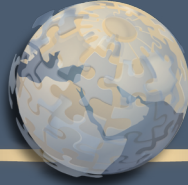


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

الثورة في عامها التاسع: تحولات المشهد والفرص الكامنة



تقدير موقف

الخميس 14 مارس 2019

الثورة في عامها التاسع: تحولات المشهد والفرص الكامنة



يمكن مقارنة وضع الثورة السورية اليوم مع الحالة التي آلت إليها الثورة السورية الأولى (1920-1927) لدى دخول عامها التاسع؛ ففي نهاية عام 1927 بدأ للوهلة الأولى أن الفرنسيين قد تمكنوا من إخماد الثورة السورية؛ إلا أن مطلع عام 1928 شهد تغييراً في قواعد اللعبة، حيث هيمنت قوى الثورة على المشهد السياسي عبر انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور للبلاد برئاسة هاشم الأتاسي أسفرت عن وضع ثاني دستور للبلاد ينص على تشكيل جمهورية نيابية عاصمتها دمشق ودين رئيسها الإسلام، وسط رفض المفوض الفرنسي واعتراضه على بنود الدستور، ودخول البلاد في مرحلة التشكيل البنيوي التي أسفرت عن إعلان الجمهورية عام 1932.

وكذلك هو الحال بالنسبة للثورة السورية اليوم، حيث تنحسر العمليات القتالية، وتراجع قوى الثورة ميدانياً، في حين يواجه النظام تحديات سياسية واقتصادية ودبلوماسية لم يشهدها من قبل.

ولا شك في أن تلك المتغيرات المتزامنة مع دخول الثورة في مرحلة جديدة مطلع عام 2019؛ لا تعني بالضرورة هزيمة مؤسساتها أو انتصار النظام عليها، بل تعني الانتقال إلى مرحلة أخرى يتعين التعامل معها بأدوات مختلفة ووسائل مغايرة، حيث يتحول المشهد السياسي للثورة من مرحلة "الهدم" إلى مرحلة "البناء"، وذلك على وقع انحسار العمليات القتالية، وانهمك القوى الفاعلة في وضع البنى التحتية لتشكيل البنيوي.

ولتوضيح الصورة؛ تستعرض هذه الورقة في القسم الأول منها مشهد الصراع الإقليمي والدولي، حيث تتأهب جميع القوى الفاعلة للمزيد من العمليات العسكرية والتصعيد الميداني للاستئثار بغنائم المعركة في مرحلة الاستحقاق.

ويعمد القسم الثاني إلى تحليل وضع النظام الذي يعاني من حالة استنزاف بعد ثمان سنوات من الصراع، حيث تتنامى مظاهر التذمر في صفوف "الموالة" جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة، ويحتدم الصراع البيئي في المؤسسات الأمنية والعسكرية، في حين تبحث كل من روسيا وإيران عن بدائل لبشار الأسد الذي يبدو أنه استنفذ سائر أوراقه ولم يعد قادراً على معالجة الأزمات الملحة أو مواجهة التحديات الصعبة التي يتوقع أن تشهدها البلاد في غضون الأشهر المقبلة.

وفي ظل تلك التحولات المهمة؛ يعمد القسم الثالث من الورقة إلى تفصيل الفرص الكامنة لقوى الثورة والمتمثلة في استثمار خطوط الصدع المحلي والإقليمي والدولي بهدف فتح آفاق واسعة لإعادة التشكيل البنيوي، موضحاً سبل تجنب الأخطاء السابقة، وآليات الاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها في غضون السنوات الماضية، والعمل على حيابة مصادر القوة الشعبية وأدوات الممارسة لتغيير كفة الصراع، والتعامل مع تحولات المرحلة بكفاءة واقتدار.



مشهد الصراع الدولي

يسفر مشهد الصراع الدولي عن نوايا تصعيدية لدى مختلف القوى الفاعلة بعد القضاء على تنظيم "داعش"، حيث تتأهب موسكو للمزيد من العمليات العسكرية ضد الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة" في إدلب، وتحشد كل من أنقرة وطهران قواتهما على الحدود الشمالية والشرقية للبلاد، وتتخذ "وحدات حماية الشعب" الكردية مواقع قتالية مدعومة بقوات أمريكية وأوروبية لردع أنقرة من شن هجومها المزمع، في حين تلوح تل أبيب بتكثيف عملياتها في العمق السوري.

وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة للدول العربية المطبوعة مع النظام، وعدم توفر أية قوة ميدانية مساندة لها؛ والشلل الذي أصاب مساري "جنيف" و"أستانة" التفاوضيين، لا يزال المجتمع الدولي بعيداً عن صياغة عملية سلمية مستدامة، وهي معضلة لا تقتصر على المشهد السوري فحسب، بل تشمل العراق وليبيا واليمن، والسودان والجزائر اللتان التحقتا مؤخراً بركب الجمهوريات العربية المتداعية.

ومن خلال استعراض مشهد الصراع الدولي حول سوريا، يمكن القول أن القوى الفاعلة لا تبدي أية جدية في طرح مبادرات فاعلة لإعادة إعمار سوريا أو تحقيق السلم فيها، إذ لا يمكن العثور في زحام الإستراتيجيات العسكرية لعام 2019 على خطط لتحسين الوضع الإنساني أو تحقيق الاستقرار، وهما شرطان أساسيان لضخ رأس المال الخارجي والبدء في مشاريع الاستثمار وإعادة الإعمار.

موسكو: إستراتيجية سلام تخفي نوايا تصعيد عسكري

كشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (28 فبراير 2019) عن ملامح خطة عكف على إعدادها مستشاروه منذ مطلع عام 2019، أكد فيها سعي موسكو إلى: "إنشاء مجموعة عمل دولية تشمل جميع الأطراف المعنية، وبالدرجة الأولى طبعاً القيادة السورية، وربما المعارضة ودول المنطقة، وجميع المنخرطين في النزاع، وستتولى المجموعة مهمة الاستقرار النهائي بعد القضاء على جميع بؤر الإرهاب". وأضاف بوتين أن الخطة تتضمن: "سحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي السورية واستعادة مؤسسات الدولة السورية مع الحفاظ على وحدة أراضيها".

وعلى إثر الإعلان عن تلك الخطة بادرت موسكو إلى تكثيف دبلوماسيتها لحشد التأييد الإقليمي، حيث قام لافروف بجولة مكوكية على دول المنطقة لعرض الخطة الجديدة، لكنه عاد خالي الوفاض، حيث فشلت محاولات إقناع الدول الخليجية بتوفير التمويل اللازم لنظام الأسد مقابل تعهد موسكو بكبح النفوذ الإيراني في سوريا.

كما تواجه هذه الخطة عقبات دولية تتمثل في عزم واشنطن ملء الفراغ الناتج عن انسحابها بترتيبات بديلة تضمن عدم استئثار موسكو بالنفوذ، وتعمل في الوقت نفسه على إذكاء الصراع بين موسكو من جهة وأنقرة وطهران من جهة أخرى، حيث تثار الشكوك من حقيقة نوايا بوتين الذي يعمل على إقصاء حلفائه تحت بند "خروج القوات الأجنبية" بهدف الاستئثار بغنائم المعركة، وخاصة فيما يتعلق بالثروة النفطية، حيث تخفي موسكو خلف إستراتيجيتها المعلنة خطة رديفة تهدف إلى تحقيق الهيمنة الروسية على نفط العراق وسوريا عام 2019، ونقله إلى ساحل البحر المتوسط عبر شبكة

من الأنابيب إلى لبنان.

ولذلك فإن بوتين يُظهر رفضاً قاطعاً لخطة التدخل التركي في الشمال السوري، ويدفع بقوات النظام للسيطرة على تلك المناطق بهدف الاستئثار بحقول النفط السورية وفق اتفاقيات تم إبرامها بين حكومة النظام وشركات النفط الروسية، وذلك على غرار صفقات تم إبرامها بين الشركات الروسية من جهة والحكومة اللبنانية وسلطات كردستان العراق من جهة ثانية.

وتكشف الحشود الروسية عن خطط مناقضة للإستراتيجية "السلمية" المعلنة، حيث تقوم القوات الروسية بتعزيز قاعدة "حميميم" بأعداد كبيرة من الطائرات والمروحيات الحربية، والعتاد الجوي الروسي، بهدف شن عمليات واسعة النطاق في إدلب ومحيطها، وذلك بالتزامن مع إغلاق المجال الجوي السوري عبر نشر المزيد من صواريخ "إس-300"، الأمر الذي دفع أجهزة أمنية غربية للاستنتاج بأن الحشد الروسي: "يُعبّر عن توتر الوضع في الساحة السورية هذه الأيام".

تل أبيب: توسيع نطاق العمليات العسكرية

اختار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو موسكو للإعلان عن إستراتيجية تل أبيب الجديدة إزاء سوريا، مؤكداً (27 فبراير) أن القوات الإسرائيلية: "ستواصل العمل حتى تُخرج الإيرانيين من سوريا، لأن إيران تهدد بتدمير إسرائيل ولن نسمح لها بالتموضع قريباً من حدودنا".

ويأتي ذلك التصريح ليكشف عن خطة أعدها قادة الجيش الإسرائيلي بالتنسيق مع جنرالات البنتاغون للحد من نفوذ إيران في سوريا، وتتضمن تكثيف عمليات القصف الجوي ضد المواقع الإيرانية لقطع طريق طهران-بغداد-دمشق-بيروت، ومنع الميليشيات التابعة لإيران من التمرکز في النقاط الحدودية بين العراق وسوريا والأردن، وإيقاف الممر الجوي القادم من طهران من خلال استهداف طائرات الشحن الإيرانية الرابضة بمطار دمشق الدولي.

كما تتضمن الخطة توسيع نطاق المواجهات عقب تلقي معلومات مؤكدة بأن الحرس الثوري الإيراني ينصب منصات صاروخية غرب العراق يمكن أن تستهدف أراضي إسرائيلية، وتشمل إرسال قوات خاصة لإزالة خطر تسليح ميليشيا الحشد الشعبي وحشدها على الحدود مع سوريا، وتزويدها بصواريخ بالستية يمكن أن تغير المعادلة العسكرية في المنطقة.

طهران: خطة تازيمية يقودها المتشددون

يسود الاعتقاد لدى المحيطين بمرشد الثورة علي خامنئي أنه بات من الضروري نبذ سياسات المداينة التي تبناها روحاني ووزير خارجيته ظريف، وتبني إستراتيجية شبيهة بالنهج الكوري الشمالي والذي فرض فيه كيم جونغ أون نمطاً مغايراً للتعامل مع واشنطن من خلال سياسة تصعيدية في مجال تطوير البرامج النووية والصاروخية.

وتعتبر هذه المجموعة أن تجميد إيران برنامجها النووي عام 2013، وإبرامها الاتفاقية النووية مع

مجموعة "خمسة زائد واحد" عام 2015، قد أضعف البلاد وأفقدتها الكثير من عناصر القوة والضغط، وأوقعها في أسوأ أزمة اقتصادية منذ قيام الثورة عام 1979.

ويرى خامنئي والمحيطون به ضرورة سلوك النهج الكوري من حيث السعي للتوصل إلى تفاهات مع الغرب عبر اللجوء إلى إستراتيجية الردع، حيث تهدد قدرات بيونغ يانغ كوريا الجنوبية واليابان وغيرهما من حلفاء الولايات المتحدة وتفاوض من موقع قوة، وعلى غرارها؛ تستطيع إيران تهديد المصالح الأمريكية في الخليج العربي والبحر الأحمر وكذلك في العراق وسوريا، بالإضافة إلى إسرائيل التي يرى قائد "فيلق القدس" ضرورة نشر منظومات صاروخية في مواجهتها جنوب سوريا وغرب العراق للتفاوض من موقع قوة.

وعلى وقع الجهود الميدانية الروسية لتقليص النفوذ الإيراني في دمشق؛ تتنامى الشكوك الإيرانية فيما يُنظر إليه على أنه محاولات روسية لتجاوز إيران التي دفعت ثمناً باهظاً لإبقاء بشار الأسد، والاستئثار بامتيازات الغاز والنفط ومناجم الفوسفات، حيث كانت إيران ترغب بالحصول على حقوق التنقيب على النفط والغاز في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ طرطوس إلى محاذة مدينة بانياس وحقل قارة في حمص، لكن النظام عدل عن تعهداته لإيران ومنحها للشركات الروسية.

وبلغت الحملة الإيرانية ضد النوايا الروسية في سوريا ذروتها عبر اتهام رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشه، الحليف الروسي بالتواطؤ مع الهجمات الإسرائيلية ضد المواقع العسكرية الإيرانية في سوريا. وجاء الرد الضمني من قبل موسكو عبر تصريح نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريبكوف، قال فيه لقناة "سي إن إن" أن روسيا "ليست حليف إيران في سوريا"، وأن الطرفين يعملان معاً في إطار مباحثات "أستانة" فقط، مؤكداً أن: "إسرائيل تُعتبر أولوية لروسيا"، ومنتقداً، في الوقت ذاته، "أجندة إيران المعادية لإسرائيل".

وفي أعقاب تلك المواجهة الإعلامية بين موسكو وطهران، وقعت مواجهات عسكرية تمثلت في اشتباك الفيلق الخامس الموالي لروسيا مع الفرقة الرابعة المدعومة من إيران، الأمر الذي دفع بطهران لتحريك نحو عشرة آلاف مقاتل من "الحشد الشعبي" باتجاه الحدود العراقية-السورية وعززت وجودها جنوب غربي البلاد، وذلك في نقض لتعهدات بوتين بخفض الوجود العسكري الإيراني في سوريا.



تشعر أنقرة بالغضب إزاء رفض بوتين مناقشات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السماح بدخول القوات التركية إلى الشمال السوري، ورفض واشنطن خطته لإقامة منطقة آمنة، فضلاً عن التصعيد الروسي في إدلب وضغطها على أنقرة لإحياء اتفاق "أضنة" بهدف منع تمرير مشروع المنطقة الآمنة من جهة، وحمل تركيا على إرجاع العلاقات مع نظام دمشق من جهة ثانية.

ودفع تذبذب السياسة الأمريكية والموقف الروسي الرافض للتدخل العسكري بأردوغان للعمل على خطة بديلة أعدها جهاز الأمن بالتعاون مع مديرية الهجرة، وتتضمن إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين في بلدات شمال سوريا من الذين هاجروا إلى تركيا خلال السنوات الثماني الماضية، حيث يعمل المسؤولون الأتراك على سياسة فرض الأمر الواقع عبر توطين مئات الآلاف من اللاجئين في "المنطقة الآمنة" التي رسمتها أنقرة بهدف حيازة شرعية شعبية، ودفع اللاجئين للمطالبة بالحماية التركية بدلاً من شن عمل عسكري.

وفيما يتلاشى الدور التوافقي لأستانة على وقع خلاف "الضامنين"؛ يسود القلق لدى أنقرة من إمكانية توافق واشنطن وموسكو على خطة مشتركة لشرقي الفرات وغربيه في معزل عنها، الأمر الذي دفعها لتنسيق مواقفها مع طهران، حيث أعلن وزير الداخلية التركي سليمان سويلو (6 مارس) عن شن عملية عسكرية بالتعاون مع إيران ضد "حزب العمال الكردستاني"، ويبدو أن الأيام المقبلة ستشهد المزيد من التقارب التركي-الإيراني لمنع مشروع الحكم الذاتي الكردي، وتحجيم طموحات موسكو بإبعاد شركائها عن المشهد السوري.

الولايات المتحدة: محاصرة إيران وإنشاء إدارة ذاتية كردية بدعم غربي

أقرت الإدارة الأمريكية -بعد طول تردد- خطة عسكرية تتضمن منح إدارة شؤون منطقة شرقي الفرات لحلفائها الأوروبيين وتمكين "قوات سوريا الديمقراطية" من إنشاء منطقة حكم ذاتي رغم المعارضة التركية.

وتقضي الخطة الأمريكية بنشر 1500 عسكري أوروبي مقابل التعهد بنشر 200 مقاتل أمريكي لتقديم الدعم الاستخباراتي وعمليات القيادة والسيطرة، وبهذه الطريقة تحافظ الولايات المتحدة على بعض النفوذ في شمال شرق سوريا وتخفف من تبعات القرار المفاجئ بسحب قواتها من المنطقة.

في هذه الأثناء؛ تعمل الإدارة الأمريكية على سياسة إضعاف إيران في سوريا، وذلك من خلال إحكام الحصار الاقتصادي على دمشق، حيث عارضت واشنطن محاولات إعادة النظام لشغل مقعد سوريا في الجامعة، ووجهت تحذيراً شديداً للهجة لبعض الدول العربية التي كانت تنوي تمويل مشاريع إعادة الإعمار، موضحةً أن الهدف من ذلك الضغط على النظام للقبول بإجراء إصلاحات سياسية، وفرض مزيد من العزلة السياسية على إيران.

القاهرة: فشل مبادرة "الحضن العربي"

شهدت سياسة بعض الدول العربية لتطبيع العلاقات مع دمشق تراجعاً ملحوظاً في شهر مارس الجاري، وذلك بعد أشهر من العمل الدؤوب لإنهاء عزلة النظام ومحاولة إعادته إلى الجامعة العربية.

وجاء ذلك التراجع نتيجة ضغوط أمريكية كبيرة مورست على تلك الدول، حيث تشير المصادر إلى أن مسؤولين أمريكيين وجهوا تحذيرات شديدة اللهجة لنظرائهم في بعض الدول العربية من تمويل النظام أو الاستمرار في محاولات إعادة تأهيله، ملوحين بمعاقتهم وفق قانون "قيصر" الذي يجري العمل على إقراره بصورة نهائية.

وتلقى مشروع "الحضن العربي" صفقة ثانية نتيجة تصلب النظام إزاء تلك المبادرة، وشن إعلامه حملة معادية للدول التي فتحت سفاراتها في دمشق، ورفض بشار الأسد طوق النجاة الذي ألقته المبادرة العربية إليه لإخراجه من أزمته الاقتصادية الخانقة، ولجؤه بعد ذلك إلى طهران بصحبة قائد فيلق القدس قاسم سليماني طالباً المساعدة من خامنئي.

كما تلقت المبادرة العربية ضربة ثالثة تمثلت في رفض القوى الكردية الفاعلة لها، حيث عبّر قياديون أكراد في جولتهم الغربية الأخيرة عن رفضهم دخول أية قوات عربية في مناطق شرقي الفرات، وطالبوا بوجود عسكري بريطاني وفرنسي وأمريكي بدلاً عنها، الأمر الذي قابلته الدول الغربية بالترحيب، مقابل برودها إزاء المبادرة العربية غير الناضجة.

وتشعر هذه الدول بمرارة كبيرة إثر تقلص فرص تأثيرها في الملف السوري (فضلاً عن العراقي واللبناني) نتيجة فشلها في تحقيق موطئ قدم، حيث تتنافس القوى التي تحتفظ بوجود عسكري (روسيا وتركيا وإيران) على الاستئثار بغنائم المعركة، وترغب في قصر الدور الخليجي على توفير التمويل اللازم لإنقاذ بشار من أزمته الاقتصادية الخانقة دون أن يكون لها أي مردود يذكر على الأرض.



الفراغ الأمني والعسكري

دفع تردي أداء النظام الأمني والعسكري بالكرملين إلى استبعاد دعم النظام في إصلاح مؤسساته، والتدخل بدلاً من ذلك بصورة مباشرة عبر خطة إصلاح روسية تضمنت حجب منصب رئاسة الأركان منذ 15 شهراً، وتعيين مجموعة من الضباط الموالين لموسكو في وزارة الدفاع وفي قيادة القطاعات الرئيسية، وتعيين ضباط روس في قطاعات التجنيد والتدريب، وبسط السيطرة الكاملة على المطارات العسكرية والدفاع الجوي وعلى الفيلق الثانية والثالثة والخامسة، وتنفيذ حملة تطهير واسعة النطاق شملت حل معظم الميليشيات الريفية، ووقف مشروع "جيش الدفاع الوطني"، والاستحواذ على معظم الأجهزة الأمنية، فيما يبدو بشار الأسد غائباً عن المشهد بصورة كاملة.

التصدعات العائلية

يظهر إخفاق بشار الأسد بصورة أكثر وضوحاً في إدارته لتوازنات الحكم في دائرته الضيقة، حيث دأب على تصفية القيادات التي يخشى من منافستها له، معتمداً في ذلك على مجموعة من الضباط المثيرين للجدل والذين لا يزالون يحيطون به رغم افتضاح جرائمهم، وكانت الفترة أكتوبر-ديسمبر (2018) الأكثر دموية داخل النظام، حيث تم اغتيال عدد لا يستهان به من القيادات العسكرية، ووضع آخرين قيد الإقامة الجبرية أو تحت تصرف قيادة الأركان، وتسريح نحو 450 ضابطاً واعتقال نحو 350 آخرين، كما ظهرت أسماء: ماهر الأسد وأوس أصلان وطلال مخلوف كشخصيات مناوئة لم يتمكن بشار من كبح جماحها، مما دفع بالقيادة الروسية لتحديد كل من أوس وطلال من جهة، والعمل على تحجيم ماهر من جهة ثانية، وتعزيز القصر الجمهوري بشخصيات شابة يتم تهيئتها للمرحلة المقبلة من جهة ثالثة.



مع الجهود الروسية للاستحواذ على مؤسسات الحكم وتمكين مجموعة من ضباط الجيل الجديد كبداية محتملة عن بشار الأسد؛ تعتمد موسكو إلى تسريب تقارير تتحدث عن عجز رئيس النظام عن إدارة البلاد، وتعتمد نشر صور مهينة له تُظهر تبعيته المفرطة للدعم الروسي، في حين تسابق القوات الإيرانية الزمن لتمكين ماهر الأسد وتقوية الدائرة المحيطة به، مستندة في ذلك إلى اتفاقية تم إبرامها مع النظام في شهر أغسطس الماضي لتطوير قواته العسكرية، وبفضل ذلك الدعم بات ماهر قادراً على جمع عدد من الضباط المتنفذين حوله، وخاصة في قطاعي الصناعات العسكرية والصواريخ، وتنسب عدد كبير من عناصر الميليشيات التابعة لإيران في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، ما يشير إلى تنامي نفوذ القوات العسكرية التي تعمل خارج نطاق الأركان، وتضعف سلطة بشار عبر ولائها لشقيقه وتموضعها في مواقع إستراتيجية بدمشق ومحيطها. وأظهرت حوادث الاقتتال بين الفرقة الرابعة والفيلق الخامس من جهة، والاشتباكات بين القوات الريفية والقوات النظامية من جهة ثانية حالة من الفوضى يُتوقع أن تتنامى في الأشهر المقبلة.

تنامي المعارضة للنظام في حاضنته الشعبية

تتزايد وتيرة معارضة الحاضنة الشعبية للنظام في اللاذقية وطرطوس، وخاصة من قبل العشائر التي تتكفل حول آل الخير وآل عثمان وآل بركات من جهة، وحول أبناء رفعت وجميل الأسد من جهة ثانية، وعلى رأسهم يشار وبشار ابني طلال الأسد، وكلا الفئتين من المعارضين لهيمنة آل شاليش وآل مخلوف في المحافظات الساحلية، حيث شهدت بلدتي القرداحة وخريبات القلعة (10 مارس 2019) اشتباكات واسعة، واقتحم عناصر من الأمن نادي الضباط باللاذقية (5 مارس) في خلاف بين ميليشيات النظام ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من قوى الأمن، ودفع مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمعارضة "العلوية" لإبداء التذمر من حالة الانفلات الأمني وتفشي جرائم التصفية والختف والصراعات بالأسلحة الثقيلة بين مختلف الميليشيات العلوية، في حين تتفشى في اللاذقية حالة من السخط الناتجة عن ندرة المحروقات، وتفشي البطالة، وممارسة عناصر النظام الابتزاز ضد ذوي قتلى الميليشيات التابعة له، علماً بأن الطائفة لم تشهد منذ ظهورها في القرن التاسع الميلاد استنزافاً بشرياً بحجم الذي تعرضت له في السنوات الماضية من عهد بشار الأسد الذي يتعامل مع تلك التضحيات الكبيرة بكثير من التهاون والاستهتار.

السخط الشعبي في درعا والسويداء

عكست المظاهرات الشعبية الأخيرة في حوران حالة الغليان الشعبي الناتج عن تنامي الأزمة الاقتصادية، ومحاولات الأجهزة الأمنية العبث بالمكونات العشائرية، والتنكيل بقيادة الفصائل الذين أبرموا اتفاق تسوية معها، وفتحها المجال واسعاً لأنشطة التشييع وإلزام أبناء المحافظة بالالتحاق بالميليشيات الإيرانية، وشن حملة اعتقالات طالت الشباب والنساء والأطفال مكررة بذلك أحداث آذار 1102، ما أدى إلى بروز ظاهرتي: "المقاومة الشعبية" التي وجهت ضربات موجعة لقوات النظام، والمظاهرات التي شهدتها العديد من بلدات المحافظة.

كما تظهر ملامح السخط الشعبي في السويداء، حيث يسود التذمر من سياسات النظام ضد أبناء المحافظة، وقيام شخصيات أمنية تابعة للنظام بختف وتصفية قيادات درزية، والإساءة إلى السكان المحليين فضلاً عن الصراع بين ماهر وبشار على استقطاب شبان المحافظة للخدمة العسكرية،

حيث أبرم ماهر الأسد اتفاقية مع وجهاء المحافظة تتضمن ضم شبابهم الرافضين الالتحاق بالخدمة العسكرية للفرقة الرابعة في الجنوب، بحيث لا يتم تكليفهم بالخدمة إلا في مناطقهم، لكن شعبة التجنيد التابعة لبشار أرسلتهم إلى محافظات إدلب ودير الزور، الأمر الذي ضاعف من مشاعر السخط في المحافظة.

ضعف الأداء الدبلوماسي لبشار وفريقه

لا يبدو بشار الأسد قادراً على الخروج من بوتقة الوصاية الخارجية، حيث قابل المبادرة العربية -التي مثلت طوق النجاة له من عزلته الدبلوماسية وأزمته الاقتصادية- بالتجاهل، وهرع إلى حلفائه العقائديين والإستراتيجيين في طهران بدلاً من ذلك للمساعدة، وحرك آتته الإعلامية لمهاجمة القوى الإقليمية التي فتحت سفاراتها لديه ومنته بالدعم المالي والسياسي. في هذه الأثناء يستمر بشار في إظهار تصلب غير مبرر مع المبادرات الدولية التي يمكن توظيفها لإعادة تأهيله، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى إلقاء خطابات "خشبية" لا تعترف بوجود أزمة، ولا تقبل بأية مبادرة إقليمية أو دولية، ولا تتوقع من حلفائها سوى الدعم الكامل وغير المشروط حتى تحقيق "النصر النهائي"، متجاهلاً الملفات الملحة المتعلقة بملايين النازحين واللاجئين والمعتقلين ومقتضيات الإصلاح الأمني والدستوري.

توقعات باستفحال الأزمة الاقتصادية

يُتوقع أن يكون الملف الاقتصادي هو الأسوأ بالنسبة لبشار في غضون عام 2019، حيث يستشرف مستشاروه وقوع أزمة اقتصادية أشد وطأة في المرحلة المقبلة يمكن أن تنتج عن إحكام الحصار الاقتصادي، ونقص مواد أساسية مثل القمح والقطن، إذ كان النظام يعول على التوصل إلى اتفاق مع "قسد" لتأمين إمدادات كافية من النقط والقمح والقطن، إلا أن تراجع أمريكا عن تنفيذ الانسحاب، وإفشالها الوساطة المصرية بين دمشق و"قسد"، ووقفها مسار التطبيع، وما اتخذته واشنطن من إجراءات لتضييق الخناق على النظام؛ قد أفشلت محاولات بشار الخروج من أزمته ودفعته للهرولة نحو إيران من جديد، وذلك بعد أن حذره مستشاروه من أن الحكومة ستضطر في الأسابيع المقبلة إلى استيراد المواد الأساسية بالعملة الصعبة الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من التضخم، وإلى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 20 بالمائة.

في هذه الأثناء؛ يتعامل بشار والدائرة المحيطة به مع الأزمات التي تمر بها البلاد بتجاهل كامل، ولا يمكن العثور في أدبيات النظام على أطروحات لمعالجة الملفات الأكثر إلحاحاً، والمتمثلة في توفير المساعدات العاجلة لأكثر من 18 مليون سوري، منهم أكثر من 6 ملايين نازح ونحو 6 ملايين لاجئ، وأكثر من 6 ملايين تحت خط الفقر في المناطق الخاضعة لحكم النظام.

ويسود الاعتقاد لدى حلفاء النظام بأن بشار الأسد لا يملك الأهلية الكافية لتولي ملفات إعادة الإعمار في ظل انتشار القمع وفساد الدولة، وهجرة ونزوح نصف السكان، واختفاء ما يقرب من 538 ألف وظيفة سنوياً منذ عام 2011، وارتفاع معدل البطالة إلى 78 بالمائة، وارتفاع التضخم بنسبة 700%، وزيادة أسعار المواد الغذائية، وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 82 بالمائة.

استشراء ظاهرة الفساد

في مقابل تجاهل الصراعات المستشرية في حاضنته "العلوية" يُمعن بشار الأسد في تعزيز دائرة الفساد المحيطة به، ولا يكلف نفسه تقديم خطط وطنية لإعادة الإعمار الاقتصادي، أو رأب الصدع المجتمعي، أو تبني مشاريع تساعد البلاد على التعافي من أزمتها، بل تقتصر جهوده على محاولة استقطاب المستثمرين الدوليين من خلال شبكة فاسدة من التجار المحسوبين عليه لتعزيز سيطرته، وتصب أغلب المشاريع المطروحة في إعادة الهندسة السكانية لسوريا من خلال مكافأة الموالين وتصنيف سكان المناطق التي كانت تتبع للمعارضة بأنهم "خونة"، ومعاقبتهم جماعياً عبر مصادرة ممتلكاتهم ومنعهم من العودة إلى بيوتهم وإحلال من يتم تجنيسهم من عناصر الميلشيات الأجنبية.

وتحدثت تقارير روسية مطلع العام الجاري عن مظاهر الفوضى في مناطق سيطرة النظام، وانتشار الفساد، وهيمنة طبقة من تجار الحرب المقربين من القصر الجمهوري، والذين يسهمون في تعزيز ظاهرة "اقتصاد الظل" الذي يسعى إلى الاستحواذ من خلال الهيمنة على السوق السوداء، في ظل تراجع قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية حيث ارتفع سعر الصرف مقابل الدولار من 463 ليرة في نهاية شهر سبتمبر الماضي إلى 538 ليرة في شهر فبراير 2019، وعجز النظام عن وقف عمليات التهريب التي تستنزف يومياً ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين دولار من العملة الصعبة.



بينما لا يمكن العثور على مادة جادة في أدبيات المعارضة حول التعامل مع تحديات المرحلة المقبلة.

وفي أتون الحالة المروعة التي أفضى إليها المشهد السوري؛ تسفر تحولات المشهد عن معادلة جديدة تتضمن حزمة من الفرص التي يتعين على قوى الثورة اقتناصها، إذ إن تغيير قواعد اللعبة المحلية والإقليمية والدولية لا يعني بالضرورة انتصار النظام المترهل والأيل للسقوط، ولا يعني كذلك هزيمة الثورة التي لا تزال تمتلك الكثير من أدوات التأثير وعناصر القوة لو أحسنت استخدامها.

ويمكن إيجاز أبرز تلك الفرص فيما يلي:

إعادة التشكيل السياسي

تشهد قوى الثورة في الأشهر الماضية حالة حراك واسع وغير منسق يهدف إلى تقييم مؤسسات المعارضة التي باتت تعاني من: ضعف التأييد الشعبي، واحتدام الصراع البيئي، وتضاؤل الدعم الخارجي، فضلاً عن الجهود الدولية لنقل العملية التفاوضية إلى دمشق عبر إنشاء "معارضة هجينة" تتماهى مع الرؤية الروسية، فضلاً عن تنامي الدعم الدولي للمجموعات الانفصالية. وتدور تلك المشاورات حول سبل إعادة التشكيل السياسي والميداني للتعامل مع تحديات المرحلة. ولا يمكن أن يحقق ذلك الحراك هدفه إلا من خلال توسيع دوائر التواصل والحوار، ونبذ التقسيمات التقليدية والتصنيفات المجدفة، والخروج من بوتقة التبعية والوصاية. وتقتضي عملية إعادة التشكيل السياسي تبني خطاب وحدوي وطني شامل لا يلغي الهويات الفرعية بل يستوعبها في إطار جامع تتوافق مكوناته على قواسم مشتركة تشمل سائر أبناء الوطن، وذلك في مواجهة مشاريع التقسيم والمحاصصة التي تتبناها بعض القوى الدولية عبر "اللجنة الدستورية".

العمل في "المناطق الآمنة"

يسفر مشهد الصراع الدولي حول سوريا عن محاولات حثيثة لإنشاء مناطق نفوذ تحمي دول الجوار وتصون حدودها، وتدفع باتجاه إعادة اللاجئين وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية لهم ضمن مفهوم "الرفاهية المجترة"، وذلك كرد فعل على تعنت النظام وإمعانه في التقارب مع إيران، والاستمرار في سياسات القمع والتغيير الديمغرافي وإثارة الاحتقان المجتمعي وتبني إجراءات تضمن عدم عودة اللاجئين والنازحين، ويمثل التحول الدولي نحو إنشاء مناطق آمنة فرصاً جديدة لعمل قوى الثورة والمعارضة في مناطق لم تكن متاحة لهم من قبل، خاصة وأن النظام قد أفضل جميع المبادرات الغربية والعربية لإنقاذه من أزمتة الاقتصادية.

آفاق التعامل مع الموالاة "المتذمرة"

لا يقتصر فشل بشار الأسد والمجموعة المحيطة به على عدم الاعتراف بوجود معارضة وطنية ورفضه

التفاوض معها، وعلى تعنته في التعامل مع المجتمع الدولي فحسب؛ بل يشمل كذلك سلسلة من الإخفاقات الاقتصادية والإدارية التي أجمت مشاعر السخط في حاضنته الشعبية، ويبدو أن تدمير "الموالة" من حكم بشار الأسد ومن تفشي الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة سيمثل الظاهرة الأبرز خلال عام 2019، الأمر الذي سيفتح آفاقاً واسعة لمخاطبة تلك الفئة التي أخفقت المعارضة في صياغة خطاب وطني شامل يتناسب معها ويستقطبها في مشروع إصلاح شامل يخلص البلاد من بشار الأسد والمجموعة الفاسدة المحيطة به.

الاستثمار في منجزات الثورة والبناء عليها

على الرغم من الإخفاقات التي منيت بها قوى الثورة في الفترة الماضية؛ إلا إنه من المهم تفادي التقييم المجحف لها ونعتها بالفشل، إذ إن الإفراط في التقييم السلبي سيفوت فرصاً مهمة للبناء على المنجزات التي تحققت منذ عام 2011، والتي تتمثل في: إفقاد النظام الشرعية، وفرض العزلة الدولية عليه، وكشف سياساته الطائفية التي كان يخفيها بغطاء فاقع من القومية والممانعة الزائفة، واستنزاف قدراته العسكرية، وتقليصه إلى مستوى التبعية لقوى خارجية يرتهن مصيره باستمرار دعمها، وتوجيه ضربات نافذة لمؤسساته القمعية، وفضح السجلات المروعة لانتهاكاته الجسيمة وفساده الممنهج، وذلك في مقابل تمتع القوى الثورية بقدر من التمثيل السياسي ومرونة الحراك الدبلوماسي، والاعتراف الدولي بالمطالب المشروعة للشعب السوري، والأهم من ذلك كله إيقاظ جذوة الحرية والكرامة في نفوس شعب عانى خمسة عقود من الدكتاتورية والحكم الشمولي، وسيكون من المؤسف إخفاق قوى الثورة في التصدي للمهمة الأعظم والمتمثلة في مكافأة التضحيات الشعبية الكبيرة بمنجزات وطنية تتناسب مع حجم تلك التضحيات.

ولتحقيق تلك المهمة في مرحلة قطف الثمار، لا بد من تخليص أجساد المعارضة من قيادة شخصيات باتت معروفة بتبعيتها لقوى إقليمية وارتئانها بأجهزة استخباراتها، ومنعها من الاستمرار في تزعم تلك المؤسسات، ومن ممارسة الارتزاق، والتحريض، وكتابة التقارير، وإقصاء القوى الوطنية، و"تهجين" المعارضة بعناصر محسوبة على النظام، والارتئان لأجندات صراع إقليمية لا تخدم الثورة بأية حال.

مقتضيات التحول الميداني

لا بد من الاعتراف بأن التراجع الذي منيت فصائل المعارضة قد وقع نتيجة ثلاثة أخطاء رئيسة تمثلت في: ربط المشروع الفصائلي بفكر الغلو والتطرف والتساهل مع تلك الجماعات، والتمترس في المناطق الآهلة بالسكان وتبني سياسات دفاعية أدت إلى استنزاف تلك القوى، فضلاً عن الاقتتال الداخلي الذي أفضى إلى وقوع انتهاكات فاضحة قامت الثورة لأجل تفاديها، وعلى الرغم من فداحة المشهد؛ إلا أن التراجع الذي منيت به تلك الفصائل قد أسهم في تحريرها من عبء النطاق الجغرافي الذي كبلت نفسها به من قبل، بحيث أصبح من المتاح لها التركيز على توجيه ضربات نوعية تستهدف معنويات النظام، وسيكون لذلك أثر أكبر في إضعاف النظام وتدمير بنيته القمعية من الإستراتيجية السابقة المتمثلة في شن عمليات واسعة النطاق أو تبني سياسات دفاعية لمناطق شاسعة دون توفر الإمداد اللازم.

أما على الصعيد السياسي فيتعين المسارعة إلى نسج شبكة علاقات واسعة مع الفئات الوطنية التي تم استبعادها، وإلى بناء علاقات مع القوى الدولية الفاعلة خارج إطار الدول، خاصة منها المؤسسات التي تعمل خارج إطار حكوماتها، الأمر الذي يتيح للثورة عدم الارتهان بالمسارات الدبلوماسية المتكلسة، ويوفر آفاقاً أوسع للضغط على تلك الحكومات وتمثيل مطالب الشعب السوري بصورة أفضل على المستوى الدولي.

صياغة خطاب وطني شامل

دأبت مؤسسات الثورة مخاطبة حاضنة أخذت تتضاءل إثر الخلافات البيئية خلال السنوات الماضية، كما حصرت جهودها الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى استجداء الإعلام العربي المشغول بخوض صراعات إقليمية مزرية، فضلاً عن خطب ود بعض القنوات الفضائية التي ظهر ارتهانها لمموليها بصورة مخجلة. ولمعالجة ذلك القصور لا بد من تبني خطة إعلامية تهدف إلى مخاطبة شرائح واسعة من الشعب السوري، وعلى رأسها؛ النازحين واللاجئين الذين يشكلون نصف المجتمع السوري ويعيشون خارج سلطة بشار الأسد، ويعانون من سياسات التمييز والتضييق في بلدان اللجوء، في حين يصنفهم بشار الأسد في دائرة "الخيانة"، ويستخدمهم كأوراق ضغط. يضاف إليهم شريحة واسعة من الفئات التي طالما تم تصنيفها ضمن دائرة "الموالاة" لكن انتفاضاتها الأخيرة ضد النظام تدفع لإعادة تقييم الأداء الإعلامي للمعارضة، والعمل على تشكيل خطاب وطني لا يستبعد أو يهملش أيّاً من فئات المجتمع. كما تمثل الجاليات السورية المقيمة في الخارج والتي يقدر تعدادها بالملايين، ونحو ثلاثة آلاف منظمة مدنية تشكو من الإهمال والتهميش آفاقاً واسعة لخطاب إعلامي يلقي الضوء على معاناة الشعب السوري وعلى مطالبة المشروعة.

تحريك أوراق العدالة والمحاسبة

تمثل مسارات العدالة والمحاسبة مجالات واعدة، حيث تحققت في الأشهر الماضية منجزات مهمة في مجال المحاسبة الدولية إثر اتباع القضاء في النمسا وخطى ألمانيا والسويد وفرنسا وإسبانيا في إطلاق تحقيقات ضد المخابرات السورية المسؤولة عن التعذيب الممنهج، وقبول دعاوى جنائية رفعها مواطنون سوريون إلى النيابة العامة في العديد من الدول الأوروبية، وصدور أوامر بتوقيف قادة أمنيين وعسكريين بالنظام، وذلك بالتزامن مع تقدم ملحوظ في مشروع قانون "قيصر" بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تمثل تحقيقات اللجان الدولية باستخدام السلاح الكيميائي، والشكوى القضائية الأخيرة أمام المحكمة الجنائية الدولية التي قدمها محامون بريطانيون بوكالتهم عن لاجئين سوريين اختراقات نوعية في مسار العدالة، إضافة إلى صدور المزيد من قوائم العقوبات الغربية ضد قيادات النظام والتي تسهم في تعميق عزله. ويتعين على قوى الثورة في الفترة المقبلة تكثيف جهودها في مجالات توثيق الانتهاكات وتحديد الجناة، وضمان محاسبتهم.

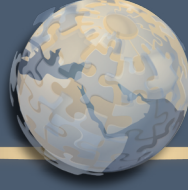
خوض معركة الشرعية مع النظام

في مقابل الجهود الدولية التي تُبذل لتهجين المعارضة ودفعها للقبول بالعمل تحت مظلة النظام؛ يتعين على قوى الثورة تبني خطط رديفة تهدف إلى تكثيف جهود وقف محاولات شرعنة النظام وإعادة تأهيله، وإكساب مؤسسات المعارضة صفة الشرعية وذلك من خلال تشكيل جسد بيروقراطي خدمي يعمل كحكومة ظل ويضع خطاً وطنياً لرفع المعاناة عن ملايين السوريين في مناطق النظام وفي المناطق الخارجة عن سيطرته، ويسعى لتحقيق أكبر قدر من الاعتراف من قبل المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والأممية بالدور الأمني والوظيفي الذي تقوم به المعارضة، وبسيادتها في المناطق الآمنة عبر مفاهيم الانتخاب والتمثيل الشعبي.

وفي ظل احتباس الدبلوماسية الدولية، وتردي وضع النظام وعجزه عن تشكيل خطاب شعبي، يقع على عاتق قوى الثورة مسؤولية ملء الفراغ من خلال إعادة التشكيل محلياً، والاستثمار في خطوط الصدع الدولية لفتح آفاق الحراك السياسي من خلال الارتكاز على الداخل السوري للبحث عن مصادر القوة الشعبية الكامنة، بدلاً عن الاستمرار في استجداء تمويل وعطف المجتمع الدولي.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

الخميس 14 مارس 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com